

27 April 2015
Arabic
Original: Chinese

مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥

نيويورك، ٢٧ نيسان/أبريل - ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥

التنفيذ الشامل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز النشاط للمعاهدة النووية العالمية

ورقة عمل مقدمة من الصين

١ - تولي الصين أهمية كبيرة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية باعتبارها حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار. وما فتئت الصين تعمل بنشاط، انطلاقاً من التزامها الراسخ بما تملبه عليها المعاهدة من واجبات، من أجل النهوض بالأهداف الرئيسية الثلاثة للمعاهدة، وهي تحقيق عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ومن أجل زيادة تعزيز عالمية المعاهدة وحجيتها وفعاليتها.

٢ - وتشكل عملية استعراض المعاهدة منبرا رئيسيا للحوكمة النووية العالمية. وحيث إن عام ٢٠١٥ يوافق الذكرى الخامسة والأربعين لدخول المعاهدة حيز النفاذ، فإن المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ سوف يوفر فرصة هامة لتعزيز الحوكمة النووية العالمية والترويج بصورة شاملة لعملية بناء عالم خال من الأسلحة النووية. وقد شاركت الصين مشاركة بناءة في الإعداد لمؤتمر استعراض المعاهدة، كما شاركت بنشاط في جميع الدورات التحضيرية السابقة. وقدمت الصين ورقات عمل^(١) بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية، ونزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية، والاستخدامات السلمية للطاقة النووية، والمناطق الخالية من

(١) NPT/CONF.2015/PC.I/WP.39 و NPT/CONF.2015/PC.I/WP.40 و NPT/CONF.2015/PC.I/WP.41 و NPT/CONF.2015/PC.I/WP.42 و NPT/CONF.2015/PC.I/WP.43 و NPT/CONF.2015/PC.I/WP.44 و NPT/CONF.2015/PC.II/WP.28 و NPT/CONF.2015/PC.II/WP.29 و NPT/CONF.2015/PC.II/WP.30 و NPT/CONF.2015/PC.II/WP.31 و NPT/CONF.2015/PC.III/WP.39 و NPT/CONF.2015/PC.III/WP.40 و NPT/CONF.2015/PC.III/WP.41 و NPT/CONF.2015/PC.III/WP.42.



الرجاء إعادة استعمال الورق

15-06547 (A)



الأسلحة النووية. وعملاً بالإجراءات ٥ و ٢٠ و ٢١ من خطة عمل مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٠ (انظر NPT/CONF.2010/50 (Vol. I)، قدمت الصين تقريرها الوطني عن تنفيذ المعاهدة إلى اللجنة التحضيرية لعام ٢٠١٤ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. والصين ملتزمة بتيسير الخروج بنتيجة إيجابية من المؤتمر الاستعراضي.

٣ - وفي سياق المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، يود الوفد الصيني أن يكرر تأكيد النقاط الواردة أدناه، ويدعو إلى إدراجها في تقارير جميع اللجان الرئيسية، وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر.

مبادئ عامة

٤ - إن نزع السلاح النووي ومنع الانتشار، واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية من العناصر المهمة في الحوكمة النووية العالمية، ولها تأثير مباشر في إرساء السلام والاستقرار على الصعيدين العالمي والإقليمي، وكذلك في تحقيق أمن جميع البلدان ورفاه شعوبها.

٥ - وفي سبيل النهوض بالحوكمة النووية العالمية، ينبغي لجميع الأطراف أن تعمل على بناء مزيد من التوافق في الآراء وأن تقوي أواصر التعاون وتعزز نزع السلاح النووي وعدم الانتشار واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية على نحو شامل ومتوازن وحصيف.

٦ - وتشكل الإجراءات المتفق عليها في الوثيقة الختامية الصادرة في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ انعكاساً للتوافق العام في الآراء فيما بين جميع الأطراف، وينبغي أن تصبح هي خريطة الطريق التي يسترشد بها في الماضي نحو تعزيز عملية الاستعراض.

٧ - ومن الضروري التقيّد بتعددية الأطراف والحفاظ على حجية المعاهدة وعالميتها وفعاليتها، والالتزام بالآليات القائمة المتعددة الأطراف، من قبيل اللجنة الأولى وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح، والاستفادة الكاملة من تلك الآليات، من أجل تقديم ما يلزم من دعم قانوني ومن ضمانات مؤسسية لتعزيز تحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار على الصعيد الدولي، بما يشمل عملية نزع السلاح النووي.

نزع السلاح النووي والحد من خطر الحرب النووية

٨ - ينبغي أن يسترشد في نزع السلاح النووي بمبدأ الأمن العالمي. وينبغي السعي إلى أعمال مفهوم جديد للأمن يقوم على الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون. وينبغي أن تلقى الشواغل الأمنية المشروعة والمعقولة لجميع البلدان الاحترام التام والمراعاة

الكاملة. وينبغي أن تبني العلاقات بين البلدان على أساس التفاهم والثقة المتبادلين. وينبغي حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية من خلال الحوار القائم على أساس المساواة. وينبغي بذل الجهود لتهيئة مناخ آمين دولي يسوده السلام والاستقرار بهدف إيجاد الظروف اللازمة لتحقيق مزيد من التقدم على صعيد نزع السلاح النووي.

٩ - وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تلتزم بالحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وأن تفي جدياً بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من المعاهدة، وأن تعلن صراحة التزامها بعدم السعي إلى حيازة أسلحة نووية بصفة دائمة.

١٠ - وينبغي الالتزام في جهود نزع السلاح النووي بمبادئ الحفاظ على الاستقرار الاستراتيجي العالمي وكفالة الأمن غير المنقوص للجميع، وتعزيز هذه المبادئ بصورة تدريجية.

١١ - وتقع على البلدان التي لديها أكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة وأساسية عن نزع السلاح النووي، وينبغي لها أن تواصل أخذ زمام القيادة في إجراء خفض هائل وجوهري في ترساناتها على نحو يمكن التحقق منه وملزم قانوناً ولا رجعة فيه، من أجل تهيئة الظروف اللازمة لترع السلاح النووي الكامل والشامل. وينبغي، عند توافر الظروف المناسبة، أن تنضم الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية إلى المفاوضات المتعددة الأطراف المتعلقة بترع السلاح النووي. وفي سبيل تحقيق الهدف الأسمى المتمثل في نزع السلاح النووي بشكل كامل وشامل، ينبغي للمجتمع الدولي أن يضع، في الوقت الملائم، خطة مجددة وطويلة الأجل تتألف من إجراءات مرحلية، من بينها إبرام اتفاقية بشأن الحظر الكامل للأسلحة النووية.

١٢ - وينبغي التخلي عن تطوير ونشر نظم الدفاع الصاروخية العالمية التي تقوض الاستقرار الاستراتيجي العالمي والإقليمي، كما ينبغي عدم السعي إلى التعاون في هذا الصدد على الصعيد الدولي، تفادياً للإضرار بالجهود الدولية المبذولة لترع السلاح النووي. وسيفيد منع نشر الأسلحة وحدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي والاستقرار، وتهيئة البيئة الأمنية الدولية اللازمة لترع السلاح النووي.

١٣ - وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية خطوة هامة في عملية نزع السلاح النووي. وينبغي للبلدان التي لم توقع المعاهدة أو تصدق عليها بعد أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ في القريب العاجل، وفق المنصوص عليه في أحكامها ذات الصلة. وريثما يبدأ نفاذ المعاهدة، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تستمر في التزامها بالوقف الاختياري لتجارب الأسلحة النووية.

١٤ - ويشكل مؤتمر نزع السلاح، في جنيف، المنتدى المناسب الوحيد لإجراء مفاوضات بشأن وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وينبغي البدء في أقرب وقت ممكن، في إطار مؤتمر نزع السلاح، في المفاوضات المتعلقة بوضع معاهدة لحظر إنتاج هذه المواد، وفقاً للولاية المحددة في الوثيقة CD/1299، وبمشاركة كاملة من جميع الأطراف المعنية. كذلك ينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يباشر الأعمال الفنية المتعلقة بقضايا نزع السلاح النووي، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

١٥ - وريثما يتم إبرام الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي، ينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ التدابير التالية للحد من خطر الحرب النووية، وتقليص دور الأسلحة النووية في سياسات الأمن الوطني، وزيادة مستوى الثقة المتبادلة بين الدول:

(أ) أن تتخلى عن سياسات الردع النووي القائم على المبادرة باستعمال الأسلحة النووية، وأن تتعهد بألا تكون البادئة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت أو تحت أي ظرف من الظروف؛

(ب) أن تفي بالتزاماتها بعدم توجيه أسلحتها النووية ضد أي بلد، وأن تمتنع عن استهداف أي بلد بالهجمات النووية أو توجيه الأسلحة النووية الخاضعة لسيطرتها ضد أي بلد؛

(ج) أن تتعهد بوضوح ودون شروط بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية، وإبرام صك قانوني دولي لهذا الغرض؛

(د) أن تواصل دعم الجهود التي تبذلها البلدان والمناطق ذات الصلة لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وغيرها من المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل، وفقاً للظروف الإقليمية واستناداً إلى مشاورات واتفاقات طوعية. وينبغي أن تتحمل جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية واجبات في هذا الصدد بطريقة ملزمة قانوناً؛

(هـ) أن تلغي سياسات وممارسات المظلة النووية والتشارك النووي. وينبغي للبلدان التي تنشر أسلحة نووية في الخارج أن تسحب جميع هذه الأسلحة وتعيدها إلى الوطن؛

(و) أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتفادي إطلاق الأسلحة النووية سهواً أو من غير إذن.

منع انتشار الأسلحة النووية

١٦ - إن منع انتشار الأسلحة النووية خطوة فعالة وضرورية نحو الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وينبغي أن يتبع في هذا الصدد نهج شامل لمعالجة الأعراض والأسباب الجذرية، على حد سواء.

١٧ - وينبغي لجميع البلدان أن تسعى إلى تحقيق الأمن للجميع وإزالة الأسباب الجذرية لانتشار الأسلحة النووية، وأن تتخلى عن التفكير بمنطق المحصلة الصفرية وعن عقلية الحرب الباردة، وأن تعمل جاهدة على تعزيز السلام والاستقرار في البيئة الدولية، وأن تبدي الاحترام التام والمراعاة الكاملة للشواغل الأمنية المشروعة لجميع البلدان، وأن تعطي أهمية لأمنها وللأمن المشترك على حد سواء، وأن تبني مجتمعا مشترك المصير.

١٨ - وينبغي أن تعالج مسألة الانتشار النووي بصورة سلمية من خلال الوسائل السياسية والدبلوماسية داخل إطار القوانين الدولية القائمة. وينبغي للبلدان أن تمتنع عن اللجوء إلى الجزاءات بصورة تلقائية، وعن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، كما ينبغي ألا تستخدم عدم الانتشار ذريعة للسعي إلى تحقيق أهداف أخرى.

١٩ - وينبغي لجميع البلدان أن تتخلى عن المعايير المزدوجة والانتهازية؛ وأن تلتزم بحجية نظام عدم الانتشار النووي؛ وأن تضمن الامتثال لجميع الالتزامات التعاهدية بصورة شاملة ودقيقة ومتوازنة؛ وأن تتفادي وضع معايير لعدم الانتشار تستند إلى وجود التحالف بين الدول أو غيابه؛ وأن تتقيد بتعدد الأطراف، وتعمل باستمرار على تعزيز الطابع المنصف والمعقول وغير التمييزي للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي على أساس من المشاركة العالمية والأخذ بالديمقراطية في صنع القرار؛ وأن تنظر بجدية إلى مسألة الاختلال الشديد بين العرض والطلب فيما يتعلق بالمواد النووية فيفرادى البلدان وتعتمد تدابير فعالة لمعالجتها.

٢٠ - وينبغي تعزيز عالمية المعاهدة، كما ينبغي للبلدان التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن، وأن تخضع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لأحكام المعاهدة.

٢١ - وينبغي أن يستفاد من دور الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والآليات الدولية ذات الصلة استفادة كاملة، وأن ينفذ قرارا لمجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٨٨٧ (٢٠٠٩) بجدية. وينبغي بذل جهود صادقة لتعزيز عالمية اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية وبروتوكولاتها الإضافية. وينبغي لجميع البلدان أن تواصل تعزيز آلياتها

المتعلقة بمراقبة الصادرات النووية وأن تدعم الجهود التي تبذلها لجنة زانغر ومجموعة موردي المواد النووية في هذا الصدد.

٢٢ - وينبغي أن تلتزم جميع البلدان بمبدأي الإنصاف والتوازن، وأن تعالج العلاقة بين منع الانتشار النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية بشكل سليم. وينبغي ألا تؤدي أي تدابير تتخذ لمنع انتشار الأسلحة النووية إلى تقويض الحقوق المشروعة للبلدان فيما يتعلق بالاستخدام السلمي للطاقة النووية؛ وينبغي أن تحظر جميع أنشطة الانتشار المضطلع بها تحت ذريعة الاستخدام السلمي.

٢٣ - وللمسألة النووية الإيرانية والمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية انعكاس مباشر على النظام الدولي لعدم الانتشار النووي وعلى السلام والاستقرار في منطقة كل منهما. وفي هذا الصدد، ترحب الصين بالتقدم الذي أحرز في المفاوضات التي أجريت في لوزان، في آذار/مارس ٢٠١٥، بشأن المسألة النووية الإيرانية، وتشجع جميع الأطراف المعنية على تكثيف الجهود الدبلوماسية الرامية إلى إبرام اتفاق شامل في القريب العاجل. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تستمر في الاعتراض على تطوير الأسلحة النووية في شبه الجزيرة الكورية وأن تنفذ بمجدية قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والبيان المشترك الصادر عن الجولة الرابعة للمحادثات السداسية الأطراف؛ وأن تواصل بذل الجهود المشتركة من أجل استئناف المحادثات السداسية الأطراف على نحو مجدٍ، ومن أجل إحراز تقدم كبير في نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية.

المناطق الخالية من الأسلحة النووية والمسألة النووية في الشرق الأوسط

٢٤ - إن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية هو ضمان هام لمنع انتشار الأسلحة النووية، وهو أمر في غاية الأهمية للحفاظ على السلام والأمن والاستقرار على الصعيدين الإقليمي والدولي.

٢٥ - وينبغي تقديم الدعم النشط للجهود التي تبذلها جميع البلدان من أجل إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية استناداً إلى المادة السابعة من المعاهدة والمبادئ التوجيهية التي اعتمدها هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة في عام ١٩٩٩.

٢٦ - وينبغي لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تتعهد صراحة ودون شروط بعدم استعمال أسلحة نووية أو التهديد باستعمالها ضد دول غير حائزة لأسلحة نووية أو مناطق خالية من الأسلحة النووية، وأن تبرم صكاً قانونياً دولياً لهذا الغرض.

٢٧ - وينبغي لجميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تحترم الوضع القانوني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، وأن توقّع البروتوكولات الملحقه بالمعاهدات ذات الصلة المتعلقة

بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية وتصدّق عليها وأن تفي بدقة بالالتزامات المتصلة بهذا الشأن. وفي هذا السياق، ترحب الصين بتوقيع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على البروتوكول الملحق بالمعاهدة المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، في أيار/مايو ٢٠١٤، وتعرب عن تقديرها الدول التي صدّقت بالفعل على البروتوكول؛ وتأمل في أن تشهد قريباً توقيع البروتوكول الملحق بمعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا والتصديق عليه.

٢٨ - وينبغي للدول، في إطار عملها على تحقيق المصالحة والتعاون فيما بين بلدان الشرق الأوسط وتيسير عملية السلام في الشرق الأوسط، أن تواصل إيلاء الأهمية وتقديم الدعم للجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط. وينبغي لجميع البلدان أن تنفذ حديداً قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، والقرار المتخذ بشأن الشرق الأوسط في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها في عام ١٩٩٥ (NPT/CONF.1995/32 (Part I)، المرفق) والأحكام ذات الصلة من الوثيقتين الختاميتين للمؤتمرين الاستعراضيين المعقودين في عام ٢٠٠٠ وفي عام ٢٠١٠. وفي هذا الصدد، تشجع الصين البلدان ذات الصلة على أن تكثّف المشاورات، وأن تعجّل بعقد مؤتمر دولي بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

٢٩ - وينبغي أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية في أقرب وقت ممكن. وينبغي للبلدان ذات الصلة في الشرق الأوسط أن توقع اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة وتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وتشجع البلدان ذات الصلة على التوقيع والتصديق على البروتوكولات الإضافية لاتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة.

استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية

٣٠ - إن الطاقة النووية، بوصفها مصدراً ناضجاً ونظيفاً وآمناً وتنافسياً من مصادر الطاقة، لها أهمية كبيرة في ضمان أمن الطاقة والتصدي لتغير المناخ. ويندرج تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدام السلمي للطاقة النووية ضمن الأهداف الرئيسية المنصوص عليها في المعاهدة والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

٣١ - ومنع انتشار الأسلحة النووية والاستخدام السلمي للطاقة النووية أمران يعزز كل منهما الآخر ويتساوى معه في الأهمية؛ ولا يمكن تفضيل أحدهما على الآخر. ولا ينبغي أن

تخل جهود منع الانتشار بالحقوق المشروعة لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

٣٢ - وينبغي للبلدان المتقدمة النمو وللوكالة الدولية للطاقة الذرية أن تعزز المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية في مجال استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية وفقاً لاحتياجاتها الفعلية.

٣٣ - وينبغي للوكالة أن تراعي المبادئ المنصوص عليها في نظامها الأساسي وأن تحافظ على التوازن في وضع الأنشطة المتعلقة بمنع انتشار الأسلحة النووية وبلاستخدام السلمي للطاقة النووية. وتعرب الصين عن تقديرها للعمل الفعال الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز تطبيقات التكنولوجيا النووية. وينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تدعم بنشاط أنشطة التعاون التكنولوجي التي تضطلع بها الوكالة وأن تكفل كفاية الموارد الموجهة لهذا التعاون وإمكانية التنبؤ بها.

٣٤ - والسلامة النووية هي شريان الحياة بالنسبة لتطوير الطاقة النووية ووضع تطبيقات التكنولوجيا النووية. وهي أمر مهم لكل من التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي في البلدان المعنية، كما يمكن أن يكون لها عواقب إقليمية أو حتى عالمية خطيرة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يضطلع جدياً بتقييم الخبرات والدروس المستفادة من حادث فوكوشيما النووي، وأن يداوم على تعزيز تدابير السلامة النووية ويعمل على تطوير الطاقة النووية على نحو آمن.

٣٥ - وينبغي لجميع الدول أن تعزز الأمن النووي، وأن تقضي على خطر الإرهاب النووي وأن تتبع نهجاً رشيداً ومنسقاً ومتوازناً لإزاء الأمن النووي؛ وأن تقيم نظاماً دولياً له يتسم بالإنصاف ويقوم على التعاون الذي يفيد الجميع، تمشياً مع مبدأ المساواة في التركيز على جانبي التطوير والأمن، وعلى الحقوق والالتزامات، وعلى الاستقلال والتعاون، فضلاً عن معالجة الأعراض والتصدي للأسباب الجذرية؛ وأن تتحمل مسؤولياتها الرئيسية بجدية، وأن تداوم على بناء قدرتها على تحقيق الأمن النووي وتشارك بنشاط في التعاون الدولي بشأنه؛ وتدعم استمرار الوكالة في أداء دور قيادي في عملية الأمن النووي الدولي.

٣٦ - ولضمان الإمداد بوقود المفاعلات أهمية كبيرة بالنسبة للتنمية المستدامة للطاقة النووية. وينبغي لجميع البلدان أن تنتظم في تعزيز آليات التعاون المعنية المتعددة الأطراف، من خلال إجراء مشاورات مستفيضة، مع إيلاء نفس القدر من الاهتمام لمبدأي الاستخدام السلمي للطاقة النووية ومنع انتشار الأسلحة النووية.